

الأمن الغذائي: حتمية السلام المستدام

Food security: the imperative for sustainable peace

اسم ولقب المؤلف الأول* حنان شعبان

جامعة الجزائر3، (كلية علوم الإعلام والاتصال، الجزائر)،

chabane.hanane@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ قبول النشر: 2022/04/19

تاريخ الإستلام: 2021/10/14

ملخص:

نحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على أهمية الأمن الغذائي في المجتمع، ومن أجل تحقيقه لابد من توافر مجموعة من المعايير الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والسلمية؛ التي تلعب دورا هاما في تجسيده، خاصة إذا اهتمت الحكومات بتطبيق منهج التنمية المستدامة في الميدان الزراعي للمجتمع، والذي يعتبر كأداة لمعالجة مختلف المشكلات المتنامية لتحقيق الأمن الغذائي إذا ما اعتبرنا أن التنمية اليوم لم تعد أرقاما وإنما تغيرات اجتماعية وترسيخ للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الأفراد في صنع القرارات.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، التنمية المستدامة.

Abstract:

Through this intervention, we try to shed light on the importance of food security in society, and to achieve this, a set of social, economic, political and environmental criteria must be available which play an important role in its incarnation. , especially if governments are interested in applying the approach of sustainable development in the agricultural field of society as a tool to deal with various The growing problems of achieving food security when we consider that development today no longer numbers but rather social changes and the consolidation of correct concepts and values and the participation of individuals in decision-making

Keywords: Food safety, self-sufficiency, Sustainable development

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

إن الأمن الغذائي لأي وطن قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة التي لا يبدو أنها آمنة فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان. وبالنسبة لأي شعب متى توافرت له حاجته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور واتجه الشعب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة. ومتى أصبح الأمر غير ذلك، وانشغل الناس بقوت يومهم، ساد القلق واهتز الاستقرار، وبرزت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة أكثر حدة، ومن جهة أخرى، فإن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم بالضرورة تنمية الزراعة والارتقاء بالقطاع الزراعي. (محمد السيد عبد السلام، 1998، ص. 7)

إن طرح مسألة الأمن الغذائي بين الواقع والمأمول تكتسي أهمية كبيرة في علما المعاصر بمكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وذلك لأن الغذاء والتغذية يظلان الهاجس الأول لكل الدول والشعوب إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو باستيراد ما تحتاجه بكل ما يتطلبه ذلك من إمكانيات مادية وأوضاع داخلية وخارجية تتأثر وتؤثر في المسألة الغذائية. (سلاطينة بلقاسم، عرعور مليكة، 2009، ص 3)

ولا يزال ضمان الأمن الغذائي والتغذية الجيدة أولوية قصوى في جدول أعمال البلدان العربية، سواء كانت غنية أو فقيرة، في حالة نزاع أو في استقرار. ولكن استراتيجيات الأمن الغذائي التي اعتمدت في المنطقة لزيادة إنتاج الأغذية اقتصر على التجارة لتغطية الفجوة في الإنتاج وتقديم إعانات للسوق لدعم الاستهلاك. لذلك، فإن هذه الاستراتيجيات تحسن توفر في الأغذية على المدى القصير، إلا أنها تسهم أحيانا في تفاقم الحالة عن طريق عدة أمور منها زيادة تدهور الموارد الطبيعية أو تشجيع الاستهلاك المفرط. وبالتالي، أصبح من الضروري للبلدان العربية أن تفهم حالة الأمن الغذائي ومحدداته بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر عليه لتتمكن من تصميم استراتيجيات وسياسات للأمن الغذائي قائمة على الأدلة ومعالجة جميع أبعاد الأمن الغذائي من خلال تجاوز مجرد توفر الغذاء للتطرق إلى ركائز إضافية للأمن الغذائي، وهي إمكان الحصول عليه والاستفادة منه واستقرار إمداداته. (الأمم المتحدة، 2019، ص. 11)

مما سبق ذكره، نحاول من خلال هذه المداخلة إبراز أهمية الأمن الغذائي في المجتمعات والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق السلم والأمان في الواقع المعاش من خلال محاولتنا الإجابة على الإشكالية الآتية: كيف يمكن للأمن الغذائي من تحقيق السلم في المجتمع؟ وهل تؤثر النزاعات في تحقيق هذا الأخير؟ وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا أن نفككها إلى المحاور الآتية:

- المحور الأول: التوصيف النظري لمفهوم الأمن الغذائي

- المحور الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي

- المحور الثالث: الأمن الغذائي في الجزائر من خلال سياسة التنمية الزراعية المستدامة وعواملها الفاعلة

- المحور الرابع: حقبة جديدة: الأمن الغذائي والتغذية في خطة

التنمية المستدامة لعام 2030

- استخلاصات وخاتمة

2. التوصيف النظري لمفهوم الأمن الغذائي:

إن مصطلح الأمن الغذائي تعبير حديث شاع استخدامه منذ عام 1974 عند اتساع نطاق أزمة الغذاء العالمية، وبروزها على المسرح الدولي بشكل لم يسبق له مثيل. ويراد بمصطلح الأمن الغذائي أكثر من معنى: فالبعض يقصد به توفير الغذاء الضروري لحياة الإنسان، وآخرون يعنون به زيادة إنتاج الغذاء لمقابلة الاحتياجات الناتجة عن الزيادة في أعداد السكان، ويستخدم في أحوال أخرى بمعنى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. (بن ناصر عيسى، 2004، ص. 36)

كما يعرف أيضا بأنه الحالة التي يكون فيها لجميع الأفراد، في كل وقت، إمكانية الحصول المادي، الاجتماعي والاقتصادي لغذاء كافي، صحي و مغذي، يمكنهم من تلبية احتياجاتهم من الطاقة ولاختياراتهم الغذائية، للحياة بشكل صحي و نشط، وهذا لا يتحقق إلا من خلال توفر الأركان الأربعة للأمن الغذائي هي الوفرة، القدرة على الحصول، الاستخدام والاستقرار. (حويشيتي رشيد وفوفو عمار، 2011، ص 3)

انطلاقاً من التعريفين السابقين، فإن مصطلح الأمن الغذائي **Food Security** - مر بالعديد من التغييرات والإضافات، حتى تم التوافق على تعريف شامل في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996، والذي ينص على أنه: "الحالة التي يتحقق فيها الحصول المادي والاقتصادي على الغذاء الكافي والآمن والمغذي لكل الناس وفي كل الأوقات بشكل يلبي احتياجاتهم الغذائية كما يناسب أذواقهم الغذائية المختلفة بما يدعم حياة نشطة وصحية"، وقد انبثق التعريف العام للأمن الغذائي بشكل أساسي من السلوك الإنساني للأفراد المتضررين من حالة انعدام الأمن الغذائي. (هديل القطامين، د.ت، الموسوعة السياسية، <https://political-encyclopedia.org/>)

كما أسفرت العديد من الآراء والاتجاهات التي تبحث في مفهوم الأمن الغذائي لدولة أو منطقة ما عن تحديد عدة مفاهيم من أهمها:
أ. **المفهوم الأول:** يتم تحقيق الأمن الغذائي من خلال التوفير الدائم للمواد الغذائية بما يكفي لضمان أدنى حد من الغذاء لكافة فئات السكان.

ب. **المفهوم الثاني:** الأمن الغذائي هو مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة، وكذلك مقدرة القطر على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية يستطيع البلد اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء، أو في حالة تعذر حصول ذلك البلد على المواد الغذائية التي يحتاجها عن طريق استيرادها من الخارج.

ج. **المفهوم الثالث:** يعني الأمن الغذائي تحقيق اكتفاء ذاتي، نسبياً في ميدان الغذاء بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها، من التلبية محلياً لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموع المواطنين، وذلك دون الحاجة إلى طلب المعونة، أو الاستيراد من الخارج.

د. **المفهوم الرابع:** تعرف مشكلة الأمن الغذائي بعدم كفاية الإنتاج الغذائي المحلي لتلبية الطلب الداخلي على الغذاء لأي بلد كان، كما أنها تدل على العجز الغذائي. (بن ناصر عيسى، 2004، ص. 36).

وبصفة أساسية، يمكن وصف الأمن الغذائي ذات علاقة بالأفراد، إذ أن الأمن الغذائي يهتم بالحالة التغذوية للأفراد والأسر ممن ينصب التركيز عليهم في نهاية المطاف، وأن مجمل الخطر يتمثل في عدم تحقق أو ضعف حالة الكفاية. (حسين أحمد السرحان، حسين باسم عبد الأمير، 2017، ص. 139).

إذن، يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة. وتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في: توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها. والبعد التغذوي جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن الغذائي ومن عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي. (لجنة الأمن الغذائي، 2017، ص. 8)

2.1 الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي: جدلية المفهوم:

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. أما الأمن الغذائي النسبي. فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. (يوسف بن يزة، 2018، ص. 15)

انطلاقا من هذا التمييز، فإن العقود القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت اهتماما كبيرا لدى الكثير من الدول، خاصة الدول حديثة الاستقلال والنامية، بقضية الزراعة والغذاء بوجه عام و«الاكتفاء الذاتي» فيما يتعلق بالغذاء بوجه خاص. كانت الظروف السياسية والاقتصادية-فضلا عن الطموحات الوطنية- تبرر هذا التوجه. وتغير الظروف العادية والإقليمية والقارية بدأ مفهوم آخر يجذب اهتماما أكبر وهو «الأمن الغذائي» وكثيرا ما يتداخل المفهومين ويلتبس الأمر، ومن ثم فمن الأفضل محاولة توضيحهما.

مفهوم «الاكتفاء الذاتي الكامل» هو : «قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا»، أي أن الاكتفاء الذاتي لا بد أن يرتبط بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان، فلا يكفي أن نقول إن بلدا ما حقق اكتفاء ذاتيا، بل ينبغي أن

يقرن هذا الاكتفاء الذاتي بالمستوى الغذائي الذي يتحقق للمجتمع: هل هو عند تحقيق الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية؟ أو عند حدود مستويات غذائية أفضل؟ أو مستويات عالية؟. فقد يكون بلد نام مكتفيا ذاتيا في وقت لا يوفر فيه إنتاجه المحلي سوى الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية التي تسمح بها قدراته الاقتصادية. (محمد السيد عبد السلام، 1998، ص 73)

أما «الأمن الغذائي» فيقصد به «قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام»، ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية إما بإنتاجها محليا أو بإنتاج جزء منها واستيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات. وطبقا لهذا المفهوم، فإن توفير «الأمن الغذائي» لا ينطوي بالضرورة على إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محليا، بل ينطوي أساسا على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال تصدير منتجات أخرى، ومن ثم فإن مفهوم «الأمن الغذائي» على قدر أكبر من المرونة في استخدام الموارد وفي الاعتماد المتبادل مع الآخرين، وبذا يمكن وصفه بأنه «الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين». (محمد السيد عبد السلام، 1998، ص 76).

إذن، مما سبق ذكره، هناك التباس بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، لذا من الضروري التفرقة بين المفهومين. فالإكتفاء الذاتي هو: قدرة أي بلد على القيام بالاحتياجات الغذائية الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا. بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية. ويقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد. (بن يزة يوسف، 2018، ص. 19)

2.2 العوامل التي تحدد الغذاء في المجتمع

مع إدراكنا لتعدد الأسباب التي تحيط بقضية الأمن الغذائي، ومن ثم تجعل من التنمية الزراعية أمرا حيويا للمجتمع، وتباين درجة أهمية كل من هذه الأسباب تبعا لظروف المجتمع واحتياجاته، إلا أنها بوجه عام تتركز في مجموعة من العوامل الرئيسية، في مقدمتها السكان ومعدلات الزيادة السكانية، ومدى تلبية

الزراعة الحالية لاحتياجات المجتمع ومدى التطور في مستوى المعيشة والظروف الدولية التي تؤثر في تحديد مدى أهمية الاعتماد على الذات، أو مدى إمكانية الاعتماد على الآخرين في توفير الاحتياجات الغذائية، فضلا عن توافر الموارد الطبيعية الزراعية التي هي أساسا الأرض والماء. كذلك لا يمكن النظر إلى قضية الغذاء في قطر ما بمعزل عن قضية الغذاء على الصعيد العالمي خاصة في ضوء المتغيرات العالمية الأخيرة، وفي مقدمتها زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، سواء بالنسبة لتبادل السلع الزراعية- فنقص أو زيادة إنتاج الغذاء في أي دولة لا بد أن يؤثر في الدول الأخرى- أو بالنسبة لانتقال التكنولوجيا الزراعية. (محمد السيد عبد السلام، 1998، ص. 12)

3. مؤشرات الأمن الغذائي:

مؤشرات الركائز الأساسية: تتيح تقييم حالة الأمن الغذائي السائدة لأنها تكشف عن وجود سوء التغذية أو عن خطر حدوثه .

مؤشرات التوفر: تتيح استكشاف جوانب المعروض من الأغذية ومنها على سبيل المثال التدفقات المادية للغذاء إلى الداخل، بما في ذلك إنتاج الأغذية وتجارتها وتوزيعها .

مؤشرات الحصول: تعكس القدرة على الحصول على الغذاء، إذ تهتم بالعوامل المالية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الإيرادات وأسعار المواد الغذائية والبنية التحتية.

مؤشرات الاستفادة: تتيح دراسة الحالة التغذوية للسكان والعوامل التي تؤثر فيها، مثل الوصول إلى البنى التحتية الأساسية الضرورية للاستفادة من الأغذية (المياه والصرف الصحي) فضلا عن أثر القيمة الغذائية للغذاء التي تقاس من خلال المعايير الصحية مثل التقزم والهزال وفقر الدم .

مؤشرات الاستقرار: تنظر في العوامل التي تؤثر في توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها والاستفادة منها على مدار السنة، إذ أنها تتناول المسائل المتعلقة بتقلب الإنتاج والإمداد، وصدمة الأسعار، والعوامل الاجتماعية والسياسية (العنف والصراع)، والتعرض لظواهر الطقس. (الأمم المتحدة، 2019، ص 12)

أسباب انعدام الأمن الغذائي:

الحوكمة: تتجسد من خلال غياب هيكليات الحوكمة الملائمة لضمان الاستقرار المؤسسي والشفافية، كما أن انتشار الحروب والنزاعات وغياب الأمن هي عوامل تؤدي دورا رئيسا في تعميق الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

المسائل الاقتصادية وقضايا الإنتاج: والتي تتمثل في الفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء، غالبا نتيجة ارتفاع البطالة والافتقار إلى العمل اللائق، والتوزيع غير المنصف للموارد الإنتاجية كالأرض والمياه والقدرة الشرائية غير الكافية لدى العمال.

المسائل الديموغرافية والاجتماعية: والتي تتمثل في النمو السكاني والتوسع العمراني والهجرة من الريف إلى المدينة، كما أن الوقاية من الآفات والأمراض المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وعلاجها خاصة الاستهلاك غير المناسب والاستهلاك المفرط للأغذية الذي غالبا ما يصاحبه غياب المغذيات الدقيقة الأساسية، يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة للصحة، بما في ذلك سوء التغذية والبدانة.

المناخ أو البيئة: إن عدم التأهب على نحو ملائم لمواجهة الكوارث والاستجابة إليها هو عامل يساهم في الجوع، ما يؤثر على جميع أبعاد الأمن الغذائي. (لجنة الأمن الغذائي، 2017، ص. 10-11)

1.3 الأمن الغذائي في الجزائر من خلال سياسة التنمية الزراعية المستدامة وعواملها الفاعلة:

تواجه الجزائر حالة من انعدام الأمن الغذائي، تتميز بالاعتماد الكبير على الأسواق الخارجية، وذلك بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي، ما يعرض البلاد إلى أخطار حقيقة تتمثل في عدم استقرار أسواق المواد الغذائية، وارتفاع قيمة الواردات وتقويض الشعب الإنتاجية تعاني من عدم القدرة على التوازن الاقتصادي العام للبلاد. وبالتالي عدم القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، لا سيما في ما يخص الحبوب، الأعلاف و الحليب، أما إنتاج مادة السكر و الزيوت الغذائية فغير موجود تقريبا. إضافة إلى ذلك، الأمن الغذائي للمواطنين غير كاف من حيث الجودة الغذائية. في سياق الزراعة ضعيفة الإنتاج، البحث عن تحسين الإنتاجية يبدو كأحسن طريق لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد، حيث يكاد أن يكون خيارا لا مفر منه، خصوصا في المناطق الغير ملائمة لاستصلاح أراضي جديدة. (حويشيتي رشيد وفوفو عمار، 2011، ص. 1)

لذلك، تتجسد السياسة الزراعية في مجموعة متكاملة من التشريعات والإجراءات التي تتخذها الدولة ويساهم فيها بعض الأعوان الخواص بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف ترمي في غالبها إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة المعوقات كما تتطلب الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة. (سالت محمد مصطفى، 2017، ص. 77).

إذن، تحدد السياسات الزراعية بمضمونها الشامل أهداف اقتصادية واجتماعية لقطاع الزراعة والنشاط الزراعي، والتي يتعين تحقيقها خلال فترة زمنية معينة في ضوء المحددات الطبيعية والبشرية والمالية والبيئية، وتمثل حزمة التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدول بموجب القوانين والتشريعات والبرامج في سبيل توفير الغذاء وتحديد أنماط الحياة وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل، ضمن رؤية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار محدودية هذه الموارد وحق الأجيال اللاحقة الاستفادة منها، وبالتالي يمكن تصور عدة عوامل فاعلة ضمن هذه السياسة في إطار الاستدامة تتمثل في:

أ- المؤشرات البيئية: من خلال:

✓ الحد من التصحر وزحف الرمال؛

✓ الحفاظ على المحميات والأراضي والمراعي؛

✓ صيانة المساحات المشجرة؛

✓ الحفاظ على الأجناس الحيوانية.

ب- المؤشرات الاجتماعية: من خلال:

✓ توافق نسبة فئة سكان الريف إلى إجمالي السكان؛

✓ نسبة العمالة الزراعية إلى مجموع اليد العاملة؛

✓ نسبة الفقر.

ج- المؤشرات التقنية والاقتصادية: من خلال:

- ✓ أهمية الانتاج الزراعي للنتاج الإجمالي
- ✓ نصيب الفرد من النتاج الزراعي
- ✓ نسبة التغير في النتاج الزراعي
- ✓ إنتاجية العمل الزراعي
- ✓ معدل استخدام التكنولوجيا
- ✓ نسبة المساحة المسقية إلى الصالحة للزراعة (سالت محمد مصطفى، 2017، ص. 79)

2.3 حقبة جديدة: الأمن الغذائي والتغذية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

تعتبر المنازعات من أكثر أسباب انعدام الأمن الغذائي شيوعاً. إذ أن تشريد الناس وتعطل كل من الإنتاج الزراعي وتوزيع الأغذية يتركبان عشرات الملايين من الناس يواجهون خطر الجوع والمجاعة. وكانت الحروب والصراعات المدنية هي الأسباب الرئيسية لمعاناة 15 بلداً من بين 44 بلداً واجهت طوارئ غذائية استثنائية خلال عام 2001 والرابع الأول من عام 2002. وعلى الجانب الآخر، فإن انعدام الأمن الغذائي قد يؤدي إلى حدوث المنازعات أو تفاقمها، وبخاصة عندما تضاف إليها صدمات وضغوط أخرى. وتفضي العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والمنازعات إلى آثار حرجة على الأمن الغذائي، وغالباً ما تمنع المنازعات المسلحة المزارعين من إنتاج الأغذية، كما أنها تقطع سبل الوصول إلى الغذاء بسبب تعطل أعمال النقل والتجارة والأسواق.

نتيجة لذلك، جاء تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2017 بداية حقبة جديدة في مجال رصد التقدم المحرز نحو التوصل إلى عالم خال من الجوع وسوء التغذية - وهو هدف حددته خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030). ويدعو هدف التنمية المستدامة 2 البلدان إلى القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة" بحلول عام 2030. ويتألف هدف التنمية المستدامة 2 من ثماني مقاصد، ويجمع بين الجوع، والأمن الغذائي، والتغذية، والزراعة المستدامة، تحت هدف واحد، مما يجبر المجتمع الدولي على التحرك نحو فهم ترابطها، وتعزيز نهج وإجراءات

متكاملة للسياسات. وتتزامن بداية خطة عام 2030 مع بدء عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) مما أضاف زخماً للجهود المشتركة من أجل القضاء على الجوع ومنع أشكال سوء التغذية في جميع أنحاء العالم. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017، ص 3).

4. خاتمة:

ما نود الخلوص إليه في مداخلتنا هذه حتى تصبح التنمية المستدامة هي القاطرة التي تحقق الأمن الغذائي للسكان، وتحافظ على حق الأجيال المستقبلية في ذلك دون المساس بمقومات الحياة السليمة والصحية؛ ولكي تكون فعالة، يجب العمل على:

- تفعيل دور الشراكة البينية والتكامل، حيث أن التوجه نحو إدماج البرامج الوطنية في نشاطات البرامج الإقليمية والدولية مهم جدا ويمكن اتباع طرق الحماية الطبيعية أو الصيانة واستثمار التنوع البيولوجي والتعاون الإقليمي والتوعية والتدريب وكل ذلك له دوره الفعال في استثمار المصادر الطبيعية.
- إدخال المفهوم البيئي الحيوي في حماية واستثمار المصادر الطبيعية ضمن البرامج الوطنية، على أن يتم إشراك أكبر عدد ممكن من الفنيين والمزارعين والباحثين وصناع القرار في إدماج هذا المفهوم واستغلاله.
- تطوير وتفعيل الأنظمة والقوانين والعمل المؤسسي في حماية المصادر الطبيعية.
- الاستفادة من خبرات الدول وبخاصة العربية منها في مشاريع التنوع الحيوي وإقامة المؤتمرات والندوات والأبحاث المشتركة وتبادل الخبرات.
- تفعيل دور المرأة، وبخاصة منها الموجودة في الريف باعتبارها أكثر قربا من الأرض، وعلى بينة بالحياة الريفية، وبالتالي تكون الأكثر مثابرة وتحديا في خدمة مجالها الحيوي، كما أن التنمية المستدامة تولي للمرأة الريفية عناية خاصة.

- التغلب على معوقات تحقيق الأمن الغذائي، وخاصة المعوقات الطبيعية والتكنولوجية والاقتصادية والمؤسسية وفي مجال الموارد البشرية وأنماط الاستغلال الزراعي، وذلك عن طريق تعميق فعاليات العمل المشترك في مجالات الأمن الغذائي، وإقامة المناطق الزراعية الحرة واستثمارها وتقديم التسهيلات اللازمة لها وتحسين آفاق الاستثمار. (فوزية غربي، 2009، ص. 19)

5. قائمة المراجع:

- الأمم المتحدة. (2019). رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت.
- السرحان حسين أحمد، حسين باسم عبد الأمير (2017). انعدام الأمن الغذائي: الأسباب وسبل المعالجة: القارة الإفريقية نموذجا، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس عشر، العدد 4.
- بن ناصر عيسى (2004). انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية، مجلة العلوم الانسانية، عدد ديسمبر.
- بن يزة يوسف (2018). محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 38، جوان.
- حويشيتي رشيد وفوفو عمار (2011). ضرورة رفع الإنتاجية الزراعية في الجزائر من أجل دعم الأمن الغذائي، الملتقى الدولي السادس حول إشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي: التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 8-9 نوفمبر.
- سالت محمد مصطفى (2017). التنمية الزراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الزراعية، قسم العلوم الزراعية، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- سلاطينة بلقاسم، عرعور مليكة (2009). معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 5، جامعة محمد خيضر بسكرة.

- غربي فوزية (2009). التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، العدد 31.
- لجنة الأمن الغذائي (2017). الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية.
- محمد السيد عبد السلام (1998). الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2017). حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم،
- هديل القطامين، د.ت، الموسوعة السياسية، <https://political-encyclopedia.org/>